ثروة الانكليز

مهما كانت مزايا الشعب الانكليزي من حيث حبهُ لوطنهِ وعكف ابنائهِ على العمل ونبوغ كبار السياسة منهم الذين قهروا الممالك بدهائهم فلا شبهة ان مزيتهُ الكبرى ثروتهُ الطائلة، وهو معروف بها في اوربا لا ينكرها عليهِ احد وقد جمع هذه الثروة الطائلة بجدهِ وكدهِ باستخراج المعادن من جوف الارض وصنع منها الآلات والادوات واتجر بها وجلب المواد الاصلية من البلدان القاصية وصنع منها المصنوعات واتجر بها واستولى على بلدان واسعة في اسيا وافريقية واميركا وجزائر البحر وقلسم سكانها خيراتها فاجتمعت لديهِ موارد الثروة . ولقد كان ايراد الحكومة الانكليزية يبلغ اربعين او خمسين مليوناً من الجنيهات في اواخر القرن الثامن عشر حين كان ايراد الدولة العثمانية اقل من خمسة ملايين من الجنيهات مع ان بلادها اوسع من البلاد الانكليزية واغنى ولكن حكومتها وماليتها كانتا دائماً مختلتين معتلتين لانها كانت تعطي الولايات بالالتزام للولاة فيبتزون كل ما يستطيعون ابتزازهُ من الاموال ولا يعطونها الا النزر منهُ يحلبون الزعية ويجزون صوفها ولا يعتنون بها ولا يهتمون بتوفير ثروتها

قدّر السر ولم بتي ثروة انكلترا سنة ١٦٦٤ بمئتين وخمسين مليوناً من الجنيهات كما يأتي

ثمن الارض الزراعية ومساحتها ٣٤ مليون فدان	١٤٤٠٠٠٠٠٠ جنيه
ثمن المباني	٠٣٠٠٠٠٠٠٠ "
ثمن السفن التجارية	٠٠٣٠٠٠٠٠٠ "
ثمن الجنائن والمواشي ومصايد الاسماك	٠٣٦٠٠٠٠٠٠ "
النقود الموجودة في البلاد	٠٠٦٠٠٠٠٠٠ "
ثمن الاثاث والبضائع	٠٣١٠٠٠٠٠٠ "
والجملة	٢٥٠٠٠٠٠٠٠

اي نحو نصف ثروة القطر المصري الآن وكان عدد سكان انكلترا حينئذٍ اقل من خمسة ملايين من النفوس . لكن النقود كانت عزيزة في ذلك الوقت والاسعار رخيصة فما كان يساوي حينئذٍ خمسة جنيهات يساوي الآن عشرين جنيهاً ولو لم يتغير بوجه من الوجوه ولذلك فثروة البلاد كانت تساوي حينئذٍ الف مليون جنيه اي مضاعف ثروة القطر المصري

وفي اواخر القرن الثامن عشر قدرت ثروة انكلترا بنحو ١٣٦٤ مليون جنيه كما يأتي

قيمة الارض الزراعية	٩٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيه
قيمة المباني	١٧٠٠٠٠٠٠٠ »
قيمة المواشي من كل الانواع	١٠٢٠٠٠٠٠٠ »
السفن الحربية والتجارية	٠١٦٠٠٠٠٠٠ »
النقود التي في البلاد	٠٣٥٠٠٠٠٠٠ »
بضائع التجار والصناع	٠٣٥٠٠٠٠٠٠ »
الاثاث واللباس	٠٢٦٠٠٠٠٠٠ »
والجملة	١٣٦٤٠٠٠٠٠

وقدّر السر جون سكلر دخل انكلترا السنوي حينئذٍ بنحو ١٣٠ مليون جنيه هكذا

ايجار الاطيان	٣٣٠٠٠٠٠٠ جنيه
ايجار البيوت	٨٥٠٠٠٠٠ »
ربح المزارعين	٠٦٠٠٠٠٠٠ »
دخل عمال الزراعة	١٥٠٠٠٠٠٠ »
ربح المناجم والملاحة الداخلية	٠٣٠٠٠٠٠٠ »
ربح الملاحة الخارجية	٠١٠٠٠٠٠٠ »
الربح من تربية المواشي	١٥٥٠٠٠٠٠ »
الربح من الدين والرهن	٣٠٠٠٠٠٠٠ »
ربح التجارة الخارجية	١١٢٥٠٠٠٠٠ »
ربح الصناعة	١٤١٠٠٠٠٠٠ »
دخل التجارة من سفن التجار	٠٤٥٠٠٠٠٠ »
دخل خدمة الدين	٠٢٢٠٠٠٠٠ »
دخل القضاة ونحوهم	٠١٨٠٠٠٠٠ »
دخل معلمي المدارس	٠٠٦٠٠٠٠٠ »
دخل التجارة الداخلية في البيع والشراء	٠٨٠٠٠٠٠٠ »
دخل الخدم	٠٣٠٠٠٠٠٠ »
دخل مختلف	٠٢٠٠٠٠٠٠ »
والجملة	١٣٠٥٧٠٠٠٠٠

وهذا يقرب من الدخل الذي حسبهُ الوزير بت لما فرض ضريبة الايراد على البلاد اي ان ثروة انكلترا كانت تقدَّر بنحو ١٣٠٠ مليون جنيه في اواخر القرن الثامن عشر ودخلها السنوي بنحو ١٣٠ مليون جنيه . ولا يخفى ان ثروتها قُدِّرت في اواخر القرن التاسع عشر بنحو ١٣٠٠٠ مليون جنيه ودخلها السنوي بنحو ١٣٠٠ مليون جنيه ومن ذلك الدخل الذي يدفع اصحابهُ ضريبة الايراد وهو ٦٠٠ مليون جنيه . وليس العبرة بثروة البلاد الداخلية ودخلها منها بل العبرة بما تكسبهُ من الخارج فاذا قدرت املاكها في بلادها بالف مليون جنيه او بخمسة آلاف مليون جنيه فهي واحدة لا تتغير وكذا اذا كان ريعها يساوي مئة مليون جنيه او الف مليون جنيه ولكن العبرة بما تكسبهُ من الخارج بصناعتها وتجارتها واموالها المشغلة في البلدان الاجنبية

وقد حسب محرر مجلة الاحصاء الانكليزية الآن ان للانكليز ٢٧٠٠ مليون جنيه مشغلة في غير انكلترا ريعها السنوي ١٤٠ مليون جنيه فهم يكسبون في السنة من اموالهم التي استدانتها منهم حكومة الهند وحكومات المستعمرات وسائر الحكومات ٣١ مليون جنيه ومن اموالهم الداخلة في انشاء سكك الحديد ونحوها في البلدان الاجنبية ٥١ مليون جنيه وبقية الربح من اموالهم المشغلة في الشركات الاجنبية التي انشأوها باموالهم او اشتركوا فيها كشركات لتطيير المركبات وشركات المياه وشركات الاراضي وما اشبه ٥٨ مليون جنيه والجملة ١٤٠ مليون جنيه كما تقدَّم

فان كانت اموالهم تدرُّ عليهم هذا المبلغ الطائل من المال فهم في غنى حتى عن العمل . هذا عدا المكاسب الوافرة التي يكسبونها من مصنوعاتهم وتجارتهم ولذلك قدَّر علماء الاحصاء المالي انهُ يتوفر لدى الانكليز الآن مئة مليون جنيه كل سنة اي ان دخلهم السنوي يزيد على نفقاتهم مئة مليون جنيه فلا عجب اذا غارت منهم ممالك اوربا وحاولت السير في خطتهم لاقتسام هذا الربح معهم او لاكتساب مثله

ورب قائل يقول ان كان الانكليز يربحون مئة مليون جنيه كل سنة فوق ما يقوم بنفقاتهم كلها فمن يربحونها والى اين تفضي هذه الحال . والجواب انهم يربحونها من الامم التي انتفعت باموالهم فان كانوا قد انفقوا مليون جنيه على سكة حديدية في بلاد غير بلادهم مثل البلاد المصرية فربحهم خمسة في المئة على الاموال التي دفعوها انما هو جزء صغير من الربح الذي نالتهُ البلاد من تلك السكة لانها سهَّلت النقل وقلَّلت نفقاته وحملت الناس على احياء الارض الموات التي كان احياؤها متعذراً لبعدها . اي قلَّلت ما يتلف من قوة الناس والبهائم في النقل وزادت ما ينتج من ثمرات الارض . وقس على ذلك سائر الاعمال العمومية التي تعمل

بالمال فان ربحها للمتضمين بها يزيد على الربا القانوني الذي يعطى لاصحاب المال

وقد رتع في الاذهان ان الانكليز غنموا اموالهم غنيمة من البلدان التي فتحوها سيما اميركا والهند . ولكن يظهر الآن من مزاحمة الالمانيين والبلجيكيين لهم في الصناعة والتجارة ان الكسب لا يأتي من سواقي الغنائم الحربية بل من قطرات الصناعة والتجارة والزراعة من الغرش الذي يربحهُ الصانع والتاجر بكل سلعة يبيعها ومن البارة التي يربحها الزارع من كل بيضة تصدر من بلادهِ . هذه بلجكا وعدد سكانها نحو سبعة ملايين نفس فقط تصدر كل سنة من الحاصلات والمصنوعات ما ثمنهُ مئتا مليون جنيه نحو نصفها يمر بالبلاد مروراً والنصف الآخر من حاصلاتها الزراعية والمعدنية ومصنوعاتها الزراعية والمعدنية فتصدر من معادن الحديد والفحم والتوتيا والنحاس والرصاص ما ثمنهُ ٢٤ مليون جنيه ومن الصوف والكتان والحنطة والشعر والجلود والخيل ما ثمنهُ ٣٣ مليون جنيه ومن المغزولات والمنسوجات والادوية والزجاج والاصباغ والآلات والادوات ما ثمنهُ ١٦ مليون جنيه . فليست انكلترا منفردة في ثروتها ولا الثروة متوقفة على اتساع المستعمرات ولكن اساسها الثابت انتظام ادارة البلاد وعلم سكانها واجتهادهم

وليس الغرض من كتابة هذه السطور مجرَّد العلم بثروة الانكليز او غيرهم من الامم ولا الحث على اقتفاء خطواتهم في كل شيء لان توزيع الثروة عندهم غير حسن فقد ابعد ما بين اغنيائهم وفقرائهم فالفقراء يضورون جوعاً تمضي ايام واشهر لا يجدون عملاً يعملون بهِ ولا يندر ان يموت بعضهم جوعاً او ينتحر يأساً والاغنياء لا يعملون ما يعملون باموالهم فيعيشون عيشة الترف ينتقلون من قصر الى قصر وقد جمعوا في قصورهم من التحف ما لا يأخذهُ الوصف ولا يقوّم بثمن . وانما غرضنا من المقابلة بين فقرنا وغنى غيرنا تجنُّب الغرور وحث الذين في يدهم شؤون البلاد على بذل الجهد في اصلاح ادارتها واستثمار خيراتها وحث الاهلين على الاجتهاد والاقتصاد لايفاء ما علينا من الديون لاوربا اولاً وللخير الاموال لايام الشدة ثانياً فان الحكومتين العثمانية والمصرية مديونتان لاوربا بنحو ٢٥٠ مليوناً من الجنيهات وشعبيهما مديونان بنحو مئة مليون ولا بدَّ من ايفاء الدين والاَّ فجانب كبير من السخط يذهب ربّاله ويستحيل علينا ان نرفع رؤوسنا بين الامم وعلى عواتقنا اثقال الديون . نعم ان جنودنا اشداء وقوادنا يواصل ولكن الحروب لا تدار بلا مال والعزة والمنعة لا تأتيان بثقال الاقوال . ولا منجاة لنا الاَّ اذا قام اولياء الامور بما يطلب منهم من الاصلاح وعكف الناس كلهم على الاجتهاد والاقتصاد حتى توفي البلاد ديونها وتتوفر الاموال في خزائنها